مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٧٤

الخميس، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٦/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد فولتشي	(ايطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد كول
	إندونيسيا	السيد ويبيسونو
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	الجمهورية التشيكية	السيد سبوريس
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد تشن هواصن
	عُمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	نيجيريا	السيد أيواه
	هندوراس	السيد رندون بارنيكا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في رواندا

رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/761)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة في رواندا

رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/761)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل زائير يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن نظره الآن في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1995/761، التي تحتوي على نص رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام.

وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/771، التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1995/683، التي تتضمن نص مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المسجل في قائمتي ممثل زائير، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لوكابو خابوجي نزاجي (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن جمهورية زائير، أود أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لاندونيسيا على الطريقة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن في الشهر المنصرم. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. إنني أعرفكم معرفة شخصية، وأن مزاياكم الفكرية والأخلاقية والدبلوماسية تؤكد لنا أن المجلس في أيد أمينة.

معروض على المجلس مشروع قرار ينص على إنشاء لجنة دولية للتحقيق في ادعاءات متعلقة بإرسال إمدادات الأسلحة إلى حدود البلدان المجاورة لرواندا. لقد أشرت إلى "ادعاءات". وبلدي، جمهورية زائير، أيد تأييدا تاما إنشاء لجنة التحقيق هذه في مؤتمر بوجومبورا المعقود في شباط/فبراير الماضي. وأنه لفي أثناء انعقاد هذا المؤتمر طالب بلدي بإنهاء الاتهامات غير الصحيحة التي وجهتها بعض العناصر في المنطقة ضد زائير. وبغية إنهاء هذه الاتهامات، اقترحت زائير إنشاء لجنة مستقلة لمعالجتها وإرساء الحقيقة.

الآن شهر أيلول/سبتمبر. وتقدمت زائير بطلبها في شهر شباط/فبراير. وقد يقول قائل بأن التأخر بالقيام بأمر أفضل من عدم القيام به بتاتا؛ ولكن كم من الوقت انتظرنا إنشاء هذه اللجنة - فبعض البلدان في المنطقة تضع العقبات في طريقها. وهذه البلدان لا تريد إنشاء هذه اللجنة. فهي لا تريد إرساء الحقيقة. ويسرنا أن مجلس الأمن قادر اليوم، من خلال مشروع القرار المعروض علينا، على إنشاء هذه اللجنة.

ولكن أود أن أشير إلى أن زائير ليس لديها ما تخفيه. ويدلل على ذلك عيشنا مع أكثر من مليوني مواطن ينتمون إلى بلدان أخرى على أراضينا. فما الذي نخفيه؟ انهم يزاولون التجارة. هل تأذن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ للاجئين بمزاولة التجارة في بلد اللجوء؟

إن بعض الجالسين إلى هذه الطاولة ممن تمتعوا بحسن ضيافة جمهورية زائير، وهم الذين تمكنوا بفضل زائير من الفرار من المذبحة، ويشغلون بفضل زائير أيضا مناصب في المنظمات الدولية باسم جمهورية زائير يقومون اليوم بتوجيه الإهانات إلى زائير.

نقول في بلدنا إنه لا ينبغي للمرء أن يبصق في الهواء، وإلا فإن البصاق سوف ينزل على وجهه. واعتقد أن نقطتي واضحة وآمل أن تعود بالنفع على الذين يعيشون اليوم في المخيمات محرومين من وطنهم. إن زائير لا تطرد اللاجئين. فبلدي يأذن لهم بالعودة إلى بلادهم. فأين الضرر في ذلك؟ بالإضافة إلى ذلك؛ نذكر المجلس بوجود أحكام تسمح لنا باتخاذ مثل هذا الإجراء.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير جمهورية زائير للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، على إيفاده المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا إلى المنطقة. لقد أنجزت توا مهمتها في المنطقة، وننتظر تقريرها بفارغ الصبر. ونعتقد أن بإمكانه إحلال السلام في هذه المنطقة المضطربة.

تحيط بزائير تسعة بلدان مجاورة، يعاني نصفها تقريبا من أزمة مسلحة. وأننا نتحمل عبئا هائلا، ويحدونا الأمل أن المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، ستقدم تقريرها فورا إلى الأمين العام ليقدمه بدوره إلى مجلس الأمن. ومرة أخرى، سيكون عندئذ في وسعنا التعبير بوضوح عن نوايا زائير تجاه حالة اللاجئين المقيمين على أراضيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل زائير على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

أفهم أن المجلس على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. ومالم اسمع أي اعتراض فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعرب عن ابتهاج وفد بلدي برؤيتكم تترأسون أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر. وبإمكانكم أن تطمئنوا إلى تعاون وفد بلدي المستمر. واسمحوا لي كذلك أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقدير وفد بلدي للسفير نوغروهو وسنومورتي وللوفد الإندونيسي على إدارتهم القديرة خلال شهر آب/أغسطس.

إن مقترح إنشاء لجنة تقوم بإجراء تحقيق شامل في ادعاءات بتدفقات الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة، بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام لعقد مؤتمر إقليمي معني بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الواقعة في وسط افريقيا. يمثلان جهدا مشتركا لمعالجة مشكلات المنطقة من منظور إقليمي. ونعتقد أن هذا النهج سليم، نظرا لإدراك أن المشكلات سواء في رواندا أو بوروندي تنطوي على احتمال زعزعة استقرار المنطقة دون الإقليمية برمتها.

ولذا يؤيد وفد بلدي المبادرتين اعتقادا منه أن من شأنهما أن تسهما إسهاما قيما في بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعروض علينا والذي تشرفت مجموعة حركة عدم الانحياز بتقديمه، نعتقد أنه يتضمن العناصر الفنية - السياسية اللازمة لضمان أن تؤدي اللجنة المهام الموكولة إليها بفعالية. أما الاقتراحات المتعلقة بأساليب عمل اللجنة وإجراءاتها فهي تتماشى عموما مع طبيعة تلك الهيئة بوصفها كيانا محايدا. ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى التأكد من استعداد جميع دول المنطقة للمشاركة في هذه المبادرة، إذا أردنا لها أن تحقق أهدافها المنشودة. وعليه، فإننا نرى أنه ينبغي للأمين العام أن يواصل مشاوراته لإقناع كل دول المنطقة باستصواب هذه الفكرة.

وإننا نحث جميع الدول المعنية على أن تتعاون بالكامل مع اللجنة. فالواقع أن عملية التشاور هذه يمكن أن تشكل جزءا من ولاية المبعوث الجديد للأمين العام، السفير لويس خيسوس، الذي سيتولى تنظيم المؤتمر الإقليمي، حيث أننا نرى أن الجانبين يدعم أحدهما الآخر.

واسمحوا لي أن أقول في الختام إننا نأمل في أن تتناول اللجنة مهمتا بطريقة جادة وعملية، وعلى وجه السرعة. ونحن نتطلع إلى تلقي استنتاجاتها في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. ويطيب لي أن أؤكد

لكم تعاون وفد بوتسوانا معكم. وأود أيضا أن أشكر السفير ويسنومورتي، ممثل إندونيسيا، على قيادته الممتازة للمجلس في الشهر الماضي.

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/771 معروض على المجلس اليوم أساسا بسبب ما يدعى من انتهاكات لقرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤، والذي فرض الحظر على توريد الأسلحة إلى رواندا. إن تدفق الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى عناصر قوات حكومة رواندا السابقة يقوض على نحو خطير الاستقرار والمصالح الوطنية في رواندا، ويشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

وهذه ليست هي المرة الأولى التي ينظر فيها المجلس في مسألة تدفق الأسلحة إلى قوات الحكومة الرواندية السابقة. وقد درست دراسة تمهيدية إمكانية وزع مراقبين عسكريين في المطارات ومراكز نقل أخرى داخل وحول مراكز عبور الحدود في الدول المجاورة. ونتيجة ذلك الاقتراح أصبحت الآن معروفة للجميع. وربما يكون إنشاء لجنة دولية للتحقيق هو آخر أمل للمجلس في جهوده لوقف تدفق الأسلحة هذا. ومن ثم، لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية وإلحاحية عمل اللجنة وإسهامها في إقرار السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

أما نجاح اللجنة فيتوقف على التعاون الذي يمكن أن تحصل عليه من جميع المعنيين في المنطقة دون الإقليمية وما وراءها، على النحو المعبر عنه في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار. وتعاون جميع الدول في هذا الصدد يتساوى في الأهمية. والفقرة ٧ من المنطوق تطلب إلى جميع الدول أن تتعاون مع اللجنة لتسهيل إجراء تحقيقاتها. ومن الواضح أن المجتمع الدولي له دور في نجاح عمل اللجنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل بوتسوانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يود وفد بلدي، بادئ ذي بدء، أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وما من شك في أن خبرتكم وقيادتكم ستسهلان وتوجهان مداولاتنا في مجلس الأمن. ووفد بلدي يتعهد لكم بتعاونه الكامل في اضطلاعكم بمهامكم.

ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن تقديره لكم وللوفود الأخرى على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى السفير نوغروهو ويسنومورتي، وأود أن أؤكد لكم أنني سأنقل إليه هذه الكلمات الرقيقة.

كما يود الوفد الإندونيسي أن يشكر الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات عن الحالة في رواندا (S/1995/678)، والمؤرخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، وعلى رسالته اللاحقة المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، التي يقدم فيها توصيات بشأن إنشاء لجنة تحقيق دولية للنظر في الادعاءات المتعلقة بالتدفقات غير المشروعة للأسلحة في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا الوسطى.

ونشعر بقلق عميق إزاء الادعاءات التي وردت في الآونة الأخيرة بشأن بيع وتوريد الأسلحة والأعتدة الحربية ذات الصلة إلى قوات حكومة رواندا السابقة. ونحن نرى أن تداول الأسلحة بلا ضابط في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا الوسطى يشكل مصدرا رئيسيا لزعزعة الاستقرار. وبالتالي فإننا مقتنعون بضرورة تحسين هذا الوضع لتهيئة مناخ مؤات للسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. ويرى وفد بلدي أن لمشروع القرار هذا القدرة على ردع الفصائل التي تسعى إلى زيادة زعزعة استقرار حالة هي أصلا حساسة وهشة في رواندا وفي كل أنحاء منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا الوسطى.

وإننا نقدر تقديرا خاصا الجهود التي بذلتها حكومة زائير في مبادرتها باقتراح هذه اللجنة، والتأكيد على الحاجة الملحة إلى إنشائها لتسهيل الاستقرار الإقليمي. وهذه اللجنة المقترحة لتكليف الأمم المتحدة بسلطة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بتوريد الأسلحة بطريقة غير مشروعة ترمز إلى إرادة زائير السياسية على الإسهام في مسيرة السلام في المنطقة. وبالتالي، يعتقد وفد بلدي أن على هذه اللجنة أن تقيم تعاونا وثيقا مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا الوسطى لكي تضمن التنفيذ الناجح لولايتها.

ووفد بلدي يثق بأن إنهاء الأعمال العدائية الوحشية والمجازر البشرية التي تعانيها رواندا طوال جزء كبير من هذا القرن يمكن تحقيقه بأقصى درجة من الفعالية عن طريق الوسائل السياسية التي تؤكد على الحلول السلمية، مع الإدراك التام للأبعاد الإقليمية للقضايا التي تواجه رواندا وتؤثر على أمنها الداخلي والخارجي.

وإننا واثقون بأن هذه اللجنة المقترحة تشكل هيكلا سليما لتحديد جذور هذا الصراع الراهنة وحسمه.

إن الحالة في رواندا وفي السياق الأوسع لمنطقة البحيرات الكبرى تمثل خلاصة التحديات التي تواجه المجلس في تناوله للتكافل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لعالم ما بعد الحرب الباردة. ومجمل القول إننا نشهد، على صعيد عالمي شامل، تجمعا متشنجا من الناس، يضم كل العلاقات القبلية والعرقية واللغوية والدينية والقومية. والأزمات التي نشهدها في الآونة الأخيرة في البوسنة وبوروندي ورواندا ما هي إلا تذكرة قوية بالحاجة إلى تطوير هياكل أمنية قادرة على البقاء، على أساس مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية - وهما مبدآن نعتنقهما جميعا. أما تبرير هذه الحجة فيمكن استخلاصه من حقيقة أن العالم النامي، على مدى الـ ٤٥ عاما الماضية، عاني من ١٤٥ حربا، وشهد مقتل ما يزيد على ٤٠ مليون نسمة.

ونحن ندرك بشكل عميق الأثر البالغ الذي خلفته حركات المد والجزر المتمثلة في التقدم وخيبة الأمل بالنسبة لجميع من تعاملوا مع مشاكل رواندا التي يبدو أنها مستعصية على الحل. وإحساسنا، علاوة على ذلك، شديد بالشواغل التي عبرت عنها الحكومات المختلفة في المنطقة في جهودها للتصدي لهذه الأزمة. وفي هذا الصدد، يعتبر وفدي أن القرارات ذات الصلة التي اعتمدها المجلس من قبل قد أحرزت تقدما فيما يتعلق بمعالجة مشاكل اللاجئين، والأسلحة، والاحتياجات الإنسانية، والمناطق الأمنية، وتطوير المؤسسات القضائية.

هناك فرصة سانحة لتعزيز التقدم الذي أحرز الى الآن بين حكومة رواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا (يونامير) والمحاولات لإشراك بوروندي، ورواندا، وزائير في دوريات عسكرية مشتركة على حدودها المشتركة. إلا أن الكثير من التحديات ما زالت قائمة في الوقت الذي تتطلع فيه رواندا الى تحقيق هدفها في المصالحة الوطنية، وإعادة التعمير، والأمن القومي. ونحن واثقون بأن المجلس سيستمر في ممارسة مسؤوليته والتصرف بحس من الاستعجال والسرعة حيال هذه المسألة.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المطروح علينا، سيصوت وفدي لصالح إنشاء هذه اللجنة. إن إنشاء اللجنة ضروري للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقرارات ٩١٨ (١٩٩٤)، و ٩٩٧ (١٩٩٥)، و ١٠١١ (١٩٩٥) التي نصت على جملة أمور منها فرض حظر على بيع وتوريد الأسلحة الى قوات الحكومة الرواندية السابقة. ونحن نولي اعتبارا كبيرا لمبادئ السيادة وسلامة الأراضي وندرك أن اللجنة تدرك قدسية هذه المثل وهي تبدأ ولايتها.

ونتوقع أن تبدد استنتاجات اللجنة اللبس الحالي الذي يحيط بهذه المسائل وأن تساهم في تحقيق تطلعات رواندا في المصالحة الوطنية، والاستقرار، والسلم، والرخاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم هذا المنصب المهم، منصب رئيس مجلس الأمن. أنا مقتنع بأنكم بحكمتكم وخبرتكم وموهبتكم العظيمة ستقودون عمل المجلس هذا الشهر الى النجاح. كذلك أود أن أغتنم الفرصة لأشكر سلفكم، سعادة السفير ويسنومورتي، ممثل اندونيسيا، على نجاحه في توجيه أعمال المجلس في الشهر الماضي.

تنشأ لجنة التحقيق بغرض التحقيق في شحنات الأسلحة الى أفراد قوات الحكومة الرواندية السابقة والهدف من ذلك هو اعتماد تدابير فعالة لوقف هذه الشحنات ومن ثم تهيئة الظروف للاستقرار الاجتماعي في رواندا. وكما أشار الأمين العام، فإن إنشاء اللجنة سيكون عنصرا مهما للحيلولة دون اندلاع الصراع من جديد في المنطقة. والوفد الصيني، انطلاقا من تأييده الثابت لعملية السلم في رواندا، سيصوت لصالح مشروع القرار المطروح علينا.

ونحن نأمل أن تتعاون اللجنة بالكامل مع البلدان المعنية، فاللجنة لن تتمكن بدون تعاون ودعم هذه البلدان من الاضطلاع بولايتها ولذلك نأمل أن تتأكد اللجنة وهي تمارس حقوقها من أن سيادة هذه البلدان ستجد الاحترام وانه لن يتم أي تدخل في شؤونها الداخلية. ونرى أن اعتماد مشروع القرار هذا سيعزز الأمن والاستقرار بشكل أكبر في رواندا وسيساعد شعب رواندا، في وقت مبكر، على تحقيق المصالحة الوطنية والعيش والعمل في سلام ورضا.

تمثل تقوية علاقات التعاون الودية مع كل البلدان الافريقية عنصرا مهما في سياسة الصين الخارجية. وتؤيد الصين جهود الشعوب الافريقية للحفاظ على السلم والاستقرار. ونحن نتعاطف بشكل عميق مع القارة الافريقية التي تمزقها الصراعات عقب انتهاء فترة الحرب الباردة، كما نتعاطف مع شعوبها في معاناتها التي تسببها الصراعات. ونرجو أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الحكومة والشعب الرواندي على حل المشاكل التي يواجهانها حتى ينعمان بالسلم والاستقرار مرة أخرى وفي تاريخ مبكر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

بما أن قائمة الممثلين الراغبين في التكلم قبل التصويت قد استنفدت، فسأطرح مشروع القرار S/1995/771 للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، المانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدينا ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ١٠١٣ (١٩٩٥).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد فرنسا أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، كما نود أن نشكر بحرارة سعادة سفير اندونيسيا على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

اقترحت حكومة زائير، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة الى رئيس المجلس، إنشاء لجنة تحقيق دولية تحت رعاية الأمم المتحدة يوكل اليها القيام بتحقيقات مسهبة في مزاعم تتعلق بإمدادات من الأسلحة الى قوات الحكومة الرواندية السابقة في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا الوسطى. وأعربت سلطات كينشاسا أيضا عن استعدادها لمساعدة مثل هذه اللجنة وتوفير التعاون الضروري لها حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها.

وتشعر حكومة فرنسا بالغبطة لأن المبادرة الزائيرية قادت اليوم الى اعتماد مجلس الأمن لقرار كَرس لإنشاء هذه اللجنة.

ومنذ اعتماد القرار ٩١٨ (١٩٩٤) انتشرت مزاعم عديدة حول المساعدة التي تحصل عليها باستمرار قوات الحكومة الرواندية السابقة. وساهمت هذه المزاعم بشكل كبير في الابقاء على مناخ يتسم بالريبة في افريقيا الوسطى وهو ما يفسر جزئيا المصاعب التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم لاستعادة السلم وتعزيز المصالحة الوطنية في رواندا وبوجه عام في منطقة البحيرات الكبرى.

ولذلك أصبح من الأساسي إنشاء لجنة تتمثل ولايتها في إلقاء الضوء، بشكل قاطع، على المزاعم الكثيرة التي لا تزال تسمم العلاقات بين بلدان المنطقة. ونأمل - ويعطينا نص القرار تأكيدات في هذا الصدد - بأن تنهي اللجنة تحقيقها بسرعة وبنزاهة كاملة.

ونأمل أيضا أن تتمكن اللجنة، بناء على الحقائق التي تجمعها، من التقدم بتوصيات تتعلق بتدابير محددة تستهدف وضع حد لتدفقات الأسلحة غير القانونية في المنطقة دون الاقليمية.

وحكومتي على استعداد بالطبع للتعاون بالكامل مع عمل لجنة التحقيق الدولية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على التهانئ التي وجهها إلي.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، في هذه الجلسة الأولى التي يعقدها المجلس برئاستكم، أن أهنئكم على تبوئكم رئاسة المجلس. ونحن نتطلع إلى العمل معكم عن كثب بشأن المسائل الهامة التي ستعرض على المجلس في سياق هذا الشهر.

واسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير ويسنومورتي، ممثل اندونيسيا، على عمله الرائع في الشهر الماضي. وكما تدل التجربة، فإن شهر آب/اغسطس ليس فترة اجازة لهذا المجلس. فلقد كنا يقينا محظوظين بتوجيهه الحكيم لمداولاتنا في الشهر المنصرم.

ولقد أيدنا اليوم انشاء لجنة تقصي الحقائق للتحقيق في التدفق المفرط للأسلحة والاعتدة الحربية الأخرى إلى القوات الرواندية المسلحة السابقة. وستقرر اللجنة ما إذا كان تجار الأسلحة ينفخون بالفعل في أتون الحرب الأهلية.

وتوصلت لجنة الخبراء المعينة للتحقيق في الابادة الجماعية الرواندية إلى استنتاج مفاده أنه ينبغي اتهام ومحاكمة الزعماء الروانديين السابقين لارتكابهم الابادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية. ولهذا الغرض، أنشأ مجلس الأمن في القرار ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بغية تقديمهم وتقديم آخرين إلى العدالة.

ويبدو الآن أن هؤلاء المجرمين الدوليين أنفسهم يعاودون تسليح قواتهم وتجنيد عناصر فيها وتدريبها، بمساعدة أشخاص من خارج رواندا يرغبون في ازدراء الحظر الدولي الوارد في قرارات مجلس الأمن.

ولقد فرض مجلس الأمن في القرارين ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) حظرا على جميع عمليات بيع ونقل الأسلحة التي تستخدم في رواندا. أما القرار ١٠١١ (١٩٩٥) فقد علق الحظر المفروض على عمليات نقل الأسلحة إلى الحكومة الرواندية الجديدة، ولكنه أبقى على الحظر المفروض على عمليات شحن الأسلحة إلى القوات الرواندية المسلحة السابقة. وباتخاذ هذا القرار، يتخذ مجلس الأمن الخطوات الضرورية لانفاذ هذا الحظر المفروض على الأسلحة.

وعندما اقترحت حكومة زائير في البداية فكرة انشاء لجنة للتحقيق في تدفق الأسلحة إلى القوات الرواندية المسلحة السابقة، رحبت حكومتي بالفكرة. ونحن نعترف بالصعوبات التي تواجهها زائير حكومة وشعبا بسبب تدفق مئات الآلاف من اللاجئين. وحتى بتقديم كميات ضخمة من المساعدة الانسانية، توجد منافسة متزايدة على الموارد الضئيلة فعلا الموجودة في هذه المنطقة الفقيرة، الأمر الذي يفضي إلى زعزعة الاستقرار السياسي. ونحن نأسف لقرار حكومة زائير الذي اتخذته الشهر الماضي والقاضي باعادة توطين اللاجئين بالقوة، ونثق بأنها لن تعود إلى ممارسة هذه التدابير القاسية. ونثني عليها لاتخاذها المبادرة باقتراح انشاء لجنة التحقيق الدولية التي أقررنا انشاءها اليوم.

لقد كان اقتراح زائير خطوة هامة في وضع المشروع الذي اعتمد اليوم، والذي نعتقد بأنه سيسهم اسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى احلال السلم في افريقيا الوسطى، وتهيئة الظروف للعودة الطوعية للاجئين بكرامة وسلامة. ومما يسرنا سرورا خاصا أن هذا القرار يمكن اللجنة من التوجه إلى أي مكان تراه ضروريا لجمع الأدلة على احتمال وجود عمليات لنقل الأسلحة والتدريب العسكري. ونعتقد بأنه ينبغي للجنة أن تجري مقابلات وأن تضع مراقبين في المطارات وفي نقاط الحدود قرب المخيمات الرواندية في زائير وتنزانيا، وهي الأماكن التي من المرجح أن تجري فيها عمليات النقل غير المشروعة. وينبغي لأفراد اللجنة أن يتحققوا أيضا من الادعاءات بحدوث أنشطة مريبة في المعسكرات المشكوك فيها التابعة للقوات الرواندية المسلحة السابقة وحولها.

وينبغي لأعضاء اللجنة أن يعملوا بتصميم راسخ على تحديد أي شخص أو أية مجموعة تقوم بالاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونحن نتطلع إلى التقرير الذي ستقدمه اللجنة في كانون الأول/ديسمبر.

إن تدفق الأسلحة بصورة غير شرعية إلى القوات الرواندية المسلحة السابقة يمكن أن يزعزع على نحو مهلك الاستقرار والسلام الهشين في المنطقة، وأن يقوض الجهود التي يبذلها جميع الذين يعملون بجد من أجل تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والانسانية. فالمنطقة تستفيق من كابوس الموت والأعمال الوحشية. ويجب أن نكفل عدم معاودة ظهور هذا الكابوس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كول (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانئ وفد بلدي على تبوئكم رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. ووفد بلدي على استعداد للعمل معكم عن كثب خلال فترة رئاستكم.

وأود أيضا أن أعرب عن شكر وتقدير وفد بلدي للسفير ويسنومورتي على قيادته القوية واضطلاعه بالعمل بصورة فعالة جدا خلال شهر آب/أغسطس.

لقد اضطلعت المانيا بدور نشط في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى وحولهما. وتمشيا مع التزامنا النشط والثابت منذ اندلاع الأزمة في رواندا العام الماضي، سافر وزير الخارجية كنكل إلى المنطقة دون الاقليمية في تموز/يوليه. بيد أن المشاكل في المنطقة دون الاقليمية لم تحل، ويبقى عدم الاستقرار للأسف قائما.

ولقد صوت وفد بلدي لصالح القرار ١٠١٣ (١٩٩٥) الذي اتخذناه توا، لأننا نعتقد أن انشاء لجنة دولية للتحقيق في الادعاءات بتدفق الأسلحة إلى قوات حكومة رواندا السابقة في منطقة البحيرات الكبرى يمكن أن يسهم اسهاما قيما في التوصل إلى تحقيق الاستقرار الاقليمي. أولا، أنه سيساعد على لجم عمليات التدفق غير المشروع للأسلحة في المنطقة دون الاقليمية، وثانيا، سيحقق الاستقرار في البلدان المعنية عن طريق الكشف عن الحقيقة فيما يتعلق بالادعاءات القائمة، وثالثا، سيساعد على تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة.

وإن هذا القرار يرتكز على توصيات تقدم بها الأمين العام ونحن ممتنون له عليها. وحكومة زائير طلبت بصورة خاصة انشاء هذه اللجنة. وعليه، نتوقع أن تتعاون سلطات زائير وسلطات البلدان الأخرى في المنطقة تعاونا وثيقا مع عمل اعضاء اللجنة وتقديم الدعم الكامل لعملهم.

ويحدونا الأمل في أن يكون انشاء هذه اللجنة خطوة هامة نحو استقرار الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. ويتعين على الآخرين ان يحذوا حذوها. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا خاصا بتعيين مبعوث خاص للأمين العام ليقوم بالاعداد لمؤتمر اقليمي وعقده. ومن شأن هذا المؤتمر أن يساعد بلدان المنطقة دون الاقليمية على تحقيق استقرار دائم. والمانيا راغبة في مساعدتها في الجهود التي تبذلها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا ، يود وفد بلدي أن يزجي الشكر الى السفير ويسنومورتي ووفده على الاسلوب الحكيم والفعال الذي أداروا به رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/اغسطس، وأن يتعهد لكم، السيد الرئيس، بتعاوننا الكامل على مساعدتكم على الاضطلاع بمسؤولياتكم خلال هذا الشهر في المجلس، الذي دأبتم دوما على إظهار حرصكم البالغ نحوه.

إن وفد بلدي يؤيد بقوة توصيات الأمين العام الواردة في رسالته المؤرخة ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٥، ويسره اعتماد المجلس بالإجماع مشروع القرار المعروض عليه لإنشاء لجنة دولية للتحقيق في الادعاءات بوجود تدفقات أسلحة الى قوات حكومة رواندا السابقة في المنطقة. لقد كان هناك قلق واسع النطاق إزاء الادعاءات المتواصلة بوصول أسلحة ومعدات قتال الى هذه القوات وإلى الميليشيات في المخيمات. إن المملكة المتحدة تشعر بنفس القلق لأننا نعتقد أن الأنشطة التي تمارسها هذه العناصر تمثل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار رواندا، وبوروندي، ومنطقة البحيرات الكبرى برمتها.

إن العودة الطوعية والآمنة للاجئين الى رواندا أمر ضروري للاستقرار الطويل الأمد لهذا البلد. ولكن قيام عناصر مسلحة بإرهاب اللاجئين في المخيمات حال دون عودتهم الطوعية. ولذا فإن كسر شوكة هذه الميليشيات والتعجيل بالجهود اللازمة لتوفير الظروف المؤاتية في رواندا لتشجيع عودة اللاجئين أمران ضروريان.

ولذا نأمل في أن تتمكن اللجنة من وضع صورة دقيقة توضح ما إذا كانت الأسلحة ومعدات القتال تصل الى هذه العناصر المتطرفة. فالنتائج التي ستتوصل اليها اللجنة ستوفر أساسا موضوعيا للنظر في اتخاذ ما يمكن من تدابير لتحسين مراقبة وإنفاذ حظر الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) والقرارات التالية له. ونحث جميع الدول على الامتثال الكامل لمتطلبات تلك القرارات.

إن بلدان المنطقة التي قبلت أعدادا كبيرة من اللاجئين من رواندا، وأيضا من بوروندي، تتحمل عبئا هائلا. ونحن نفهم المشاكل الجمة التي سببها هذا لتلك البلدان. غير أن من صالح تلك البلدان نفسها أن تتعاون مع اللجنة لضمان ألا تصل الأسلحة ومعدات القتال الأخرى،

التي يمكن أن تزعزع أمنها وكذلك أمن رواندا، الى العناصر المتطرفة في المخيمات، مما ينتهك قرارات مجلس الأمن. ومن ثم ندعو جميع الدول في المنطقة الى التعاون مع اللجنة تعاونا تاما.

ويجب أيضا ألا تغرب الصورة الكاملة للوضع عن بالنا. ونرحب جدا في هذا السياق برسالة الأمين العام المؤرخة ٢٩ آب/اغسطس ١٩٩٥ عن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. فهذه الرسالة تبين بوضوح مناطق المشاكل الرئيسية. ونشاطر الأمين العام قلقه، ونؤكد ضرورة أن يبدي المجتمع الدولي استجابة منسقة وفعالة. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات التي يضطلع بها الأمين العام ونؤيدها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نظرا لأن هذه الجلسة هي الجلسة الرسمية الأولى لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، يطيب لي أن أرحب بكم، سيدي، في منصب رئيس مجلس الأمن، وأن أتمنى لكم النجاح. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم، الممثل الدائم لاندونيسيا، السفير ويسنومورتي، على توجيهه الماهر لأنشطة المجلس في شهر آب/أغسطس.

سبق لوفد الاتحاد الروسي أن أعرب في مناسبات عديدة عن قلقه البالغ إزاء الحالة المتفجرة في منطقة البحيرات الكبرى دون الاقليمية في أفريقيا الوسطى. وإن الحالة المتوترة هناك والناجمة عن استفحال المشاكل السياسية الإثنية، قد تفاقمت بشكل كبير بسبب الانتشار المطلق العنان للأسلحة بين المدنيين واللاجئين، مما يشكل تهديدا حقيقيا لأمن واستقرار جميع بلدان المنطقة. وثمة انشغال خاص تثيره التقارير التي تفيد بإمداد قوات حكومة رواندا السابقة بالأسلحة في انتهاك للحظر المفروض بموجب القرارين ٩١٨ (١٩٩٤) و ١٠١١ (١٩٩٥).

إن الوفد الروسي يعتقد اعتقادا راسخا بأن مهام ضمان الأمن والسلام والاستقرار في رواندا وفي المنطقة بأسرها لا يمكن تنفيذها إلا من خلال نهج متوازن وشامل. ونرى أن إقامة حاجز منيع أمام الانتشار غير المشروع للأسلحة يمثل جزءا لا يتجزأ من هذه العملية، ذلك أن هذا التدفق قد يؤدي الى حلقة جديدة من العنف الدموي وحرب بين الأشقاء في رواندا، مع كل ما يترتب عليها من عواقب وخيمة يمكن أن تصيب شعوب المنطقة كلها.

وعلى هذا الأساس صوتنا لصالح القرار الذي اتخذ توا، الى جانب جميع أعضاء المجلس الآخرين. فهذا القرار يعبر تماما عن الحالة الراهنة، ويتسم بالتوزان والتروي. وإننا مقتنعون بأن إنشاء اللجنة الدولية للتحقيق في الادعاءات بإمداد قوات حكومة رواندا السابقة بالأسلحة سيسهم إسهاما كبيرا في تجنب استئناف الصراع في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن تبدأ اللجنة في تنفيذ الولاية التي كلفت بها دون تأخير. ومن الواضح أن نجاح نشاط اللجنة سيتوقف الى حد بعيد على تعاون ودعم حكومات البلدان المعنية في المنطقة، ونحن نناشدها تقديم كل أشكال المساعدة والدعم اللازمة للجنة.

وإننا نؤمن بأن استنتاجات اللجنة وتوصياتها ستمثل مصدر مساعدة قوية للمجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها لتطبيع الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كاردناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بكم، سيدي، وأن أعرب عن سعادة وفدي البالغة لرؤيتكم تترأسون أعمال مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر، وعن تقديرنا لكم. وأود في الوقت ذاته أن أزجي الشكر الى وفد اندونيسيا على ما قام به من عمل نيابة عنا جميعا أثناء شهر آب/اغسطس.

إن الشكاوى المتواصلة بشأن الاقتناء غير المشروع للأسلحة من قبل بعض أعضاء حكومة رواندا السابقة وميليشياتها في الأقاليم المجاورة، وكذلك تدربهم العسكري، وتسللهم المسلح، وأعمال التخريب التي يرتكبونها، والتي تهدف كلها الى زعزعة رواندا، جعلت من الضروري أن ينشئ المجلس لجنة دولية للتحقيق من أجل توضيح الحالة وتقديم توصيات باتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لتلك الأعمال غير المشروعة.

لقد أبلغنا الأمين العام، عقب زيارته الى المنطقة، بأن القادة الذين التقى بهم يدركون أن عدم استقرار أي

دولة في المنطقة يمكن أن تكون له مضاعفات تتجاوز حدود تلك الدولة، أي الى الدول المجاورة. ولهذا السبب، نأمل في أن يلقى عمل اللجنة دعم الحكومات المعنية الكامل والمنتظم. فاللجنة، بدون هذا الدعم، قد لا تعاني من عرقلة مهمتها بشكل خطير فحسب، وإنما مهمتها ذاتها قد تتقلص لتصبح مجرد عملية أكاديمية.

ونشاهد بتقدير كبير أن حكومة زائير أعربت بالفعل عن دعمها للجنة وعن استعدادها الواضح للتعاون معها. ونأمل في أن ترد سائر حكومات المنطقة أيضا بالايجاب، وفي أن يتسنى للجنة البدء في ممارسة أعمالها في أقرب وقت ممكن، وفي أن تتمكن، بتعاون الجميع، من تقديم استنتاجاتها وتوصياتها الينا في الإطار الزمني الذي اقترحه المجلس.

إن هذه اللجنة تشكل أداة أخرى لتناول الموضوع الملتهب الذي يشكله اللاجئون في المنطقة. وسيتسم عملها بأهمية بالغة في السعي الى إعادة الثقة، ووضع حد لأوجه الارتياب الكثيرة ومشاعر الاستياء العميق المستمرة. وهذا سيساعد على التوصل الى الهدف النهائي وهو تمكن السواد الأعظم من اللاجئين في المنطقة من العودة طوعيا الى أماكنهم الأصلية. ولن يتم هذا إلا حينما يستعيد الناس قدرا أدنى من الاحساس بالأمن، ويرون أن العدل سائد بالفعل، وأن التعايش السلمي الذي يسوده التسامح بين مختلف الجماعات الإثنية يمكن تحقيقه.

وإننا لواثقون من أن المجتمع الدولي سيلبي بسخاء بالموارد اللازمة، المالية وغيرها، دعما للجهود التعاونية التي تبذلها بلدان المنطقة، التي يجب أن تدعمها وترعاها منظمتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إسمحوا لي، سيدي، بالنيابة عن وفدي أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال شهر أيلول/ سبتمبر. ووفدي على ثقة بأنكم، بحكمتكم وخبرتكم، وكذلك نزاهتكم، ستقودون أعمال المجلس بأسلوب ممتاز. وبوسعكم أن تعولوا على تعاون الوفد الرواندي في ذلك.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس المجلس خلال الشهر المنصرم، السفير نوغروهو ويسنومورتي، الممثل الدائم لاندونيسيا، على العمل الممتاز الذي قام به في شهر آب/اغسطس. فخلال رئاسته بدأت رواندا تشهد الانفراج داخل هذا المجلس. ويود وفدي أن يشكره على ذلك.

ويتوجه وفدي بالشكر أيضا الى مجموعة عدم الانحياز، التي تنتمي اليها رواندا، لتقديمها القرار. وإننا نؤيد محتواه تماما. فلقد آن الأوان لاعتماد مثل هذا القرار لكفالة احترام قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤)، الذي فرض حظر الأسلحة على رواندا. ولقد طلب وفدي في عدة مناسبات، من مختلف رؤساء المجلس، أن يقوم المجلس أو الأمانة العامة بتقديم المعلومات عن عمليات تدريب وتسليح القوات المسلحة الرواندية السابقة. ولكن طلبنا لم يلق أية استجابة في هذا الصدد. ولحسن الحظ أن أربع منظمات غير حكومية من مجالات مختلفة وهي، رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية وأطباء بلا حدود وهيئة الإذاعة البريطانية - قد اهتمت بالموضوع. ومن المؤسف أن تهمل هذه المشكلة التي تمس أمن منطقة بأكملها، في حين أن الوقاية ستكلف الأمم المتحدة والدول الأعضاء أقل مما يكلفه ترك الحالة تتدهور.

لقد فرض القرار ٩١٨ (١٩٩٤) على رواندا وعلى البلدان التي تنتهكه. ويرى وفدي أن أي قرار يهدف الى التحقق من الالتزام بهذا الحظر يجب أن يتخذ بموجب الفصل السابع أيضا. ونظرا لأن هذا ليس هو الحاصل، فإن أعضاء اللجنة لن يكونوا طليقي اليد للسماح بهذا التحقق، وبالتالي فإن نتيجة عملهم لن تكون ماضية. ولهذا يرى وفدي أنه كان يلزم الاستناد الى الفصل السابع حتى يكتسب هذا القرار القوة الكافية، تماما مثل القرار الذي يهدف الى التحقق من تطبيقه.

هناك العديد من الدلائل على أن قرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) قد انتهك مرارا وتكرارا. وهذا ما وثقته سلطات ومنظمات موثوقة وما أكدته شخصيات موثوقة. وجميع هذه المنظمات والشخصيات من مواطني بلدان تخصها هذه الانتهاكات أو بلدان تشاطرها القيم الأخلاقية. ونعتقد أن من الأهمية أن تأخذ اللجنة هذا في اعتبارها. وحكومة رواندا على استعداد لمعاونة اللجنة ومشاطرتها أي معلومات متوفرة لديها.

ويود وفدي أن يتقدم بملاحظتين. الأولى هي أن مشكلة التسلح جزء لا يتجزأ من مجموعة مشاكل معقدة لا يمكن معالجتها دون التطرق الى الحصانة التي يحظى بها المجرمون الذين خططوا لجريمة إبادة الأجناس في رواندا. وهؤلاء الأشخاص، المنتشرون في بلدان المنطقة وفي أوروبا وأمريكا، ينتحلون صفة اللاجئين في الوقت الذي ينظمون فيه تسليح القوات المسلحة الرواندية السابقة.

ومشكلة التسلح مرتبطة بمشكلة عودة اللاجئين. فتسليح هؤلاء يخلق مناخا من التوتر لا ييسر استضافتهم في البلد. كما أن تعطل المحاكم المحلية والمحكمة الدولية يسهم في ازدحام السجون. والتوتر في السجون يمكن أن يتخفف والعفو يمكن أن يمنح إذا أقدمت البلدان التي تؤوي المجرمين على احتجاز أسوأ ١٠ مجرمين على الأقل. ولهذا فإن الحل السيىء لن يؤدي إلا الى إدامة المشكلة في رواندا وجاراتها.

وملاحظتي الثانية تتعلق بنوع التعاون الذي تطور في رواندا وفي المنطقة. فقد زاد التعاون في مجال التسلح - أي، من حيث التدمير - أكثر منه في مجال التنمية. وهذه الحالة لا تخص رواندا وحدها، وإنما أيضا بلدانا افريقية أخرى، لا سيما أنغولا وموزامبيق، على سبيل المثال لا الحصر. ولقد آن الأوان لتقديم قرار، الى مجلس الأمن أو الى الجمعية العامة، يطالب البلدان التي تساعد الأفارقة على قتل بعضهم بالالتزام بتعمير البلدان التي تقع ضحية هذا التعاون المدمر.

ويسلم بلدي بحق أي بلد أو منظمة أو مؤسسة في بيع الأسلحة لدولة من الدول أو أن تساعدها عسكريا، ولكنه يعترض على استخدام هذه الأسلحة لانتهاك حقوق الإنسان. ولذا فإننا نناشد من جديد البلدان التي تصدر الأسلحة الى افريقيا أن تزودها بالكمبيوترات والجرارات بدلا من ذلك؛ وبذلك تصبح افريقيا شريكة يعول عليها اقتصاديا ومستقرة سياسيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رواندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لإيطاليا.

انتشرت معلومات مقنعة بأن الأسلحة تورد الى قوات الحكومة الرواندية السابقة، في انتهاك للحظر الحالي. وهذه الادعاءات تصعد توترات متزايدة الخطورة، مما يؤدي الى تدهور الحالة السائدة في منطقة البحيرات الكبرى. والمجتمع الدولي يشعر بالانزعاج إزاء احتمال حدوث عملية إعادة تسليح واسعة النطاق لهؤلاء المسؤولين عن جريمة إبادة الأجناس التي حدثت في العام الماضي، والتي لا تزال تجعل المخاوف تنتابنا. وإعادة التسليح المحتملة هذه من شأنها أن تزيد من الاحساس بانعدام الأمن والخطر الوشيك في رواندا. والأكثر من ذلك أن إعادة التسليح المحتملة هذه قد تعوق المصالحة الوطنية التي يجب أن تقوم على الحوار بين جميع المجموعات الإثنية وأن تستهدف التعايش السلمي - وهي سياسة لن تنجح إذا كانت أيدي كيغالي مكبلة بتصورات التهديدات الخارجية.

وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع من النداء الرسمي الذي وجهه رئيس رواندا، باستور بيزيمونغو، بإعادة اللاجئين الى ديارهم، أثناء زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا. ويحدونا الأمل في أن يساعد هذا النداء والقرار السياسي من جانب الحكومة الرواندية الجديدة في تبديد مخاوف اللاجئين.

وتؤيد حكومتي تأييدا كاملا القرار الذي اتخذ للتو لأنها تدرك تماما الدور الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به اللجنة الدولية للتحقيق. ولتحقيق نتائج محددة ملموسة يجب بالطبع، السماح للجنة بأن تعمل باستقلال كامل ويجب أن تحظى بدعم جميع الحكومات المعنية. والتقرير المرحلي الأخير للأمين العام عن رواندا لاحظ أن الحكومات في المنطقة تدرك تماما أن هذه الأسلحة غير المشروعة تؤثر تأثيرا مزعزعا للاستقرار الى حد كبير ليس على رواندا وحدها بل وعلى جيرانها أيضا. كما أكد التقرير على الاقتناع الذي تتشاطره المنطقة بأنه ينبغي مكافحة هذا التهريب عن طريق الجهود المتضافرة.

ويبدو لنا أن اللجنة الجديدة يمكن أن تبدأ بداية طيبة لأن بمقدورها أن تعول على التعاون اللازم للأداء الناجح لولايتها. فلنأمل أن ترقى النتائج الى مستوى التطلعات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠